صاحب الكشاف الى انه يشترط في الكناية امكان المعنى الحقيقي لانه ذكر في قوله
ولا ينظر اليهم يوم القيامة انه مجاز عن الاستهانة والتحقير فان النظر الوقلان
بمعنى الاعتداد به والاحسان اليه كناية اذا اسند الى من يجوز عليه النظر ومجاز
اذا اسند الى من لا يجوز عليه ٥ وقال السيد في حواشي المطول اعلم ان استعمال
بسط اليد في الجود بالنظر الى من يجوز ان يكون له يد سواء وجدت وصحت او
شلت او قطعت او فقدت لتعقل اصل الحقيقة كناية محضة لجواز ارادة
المعنى الاصلي في الجملة وبالنظر الى من تنزه عن اليد كقولك تعالى يد الله
مبسوطتان مجاز متفرع على الكناية لان استماع تلك الارادة فيه لتعذر
طريق الكناية هناك كثير احتى صار بحيث يفهم منه الجود من غير ان يتصور
يد أو بسط ثم استعمل هناك مجازا في معنى الجود وقس على ذلك نظائره كما في قوله
تعالى على العرش استوى وقوله تعالى لا ينظر اليهم فان الاستواء على العرش الذي
يجلس عليه فيمن يكون منه ذلك كناية محضة عن الملك وفيمن لا يجوز عليه
ذلك مجاز متفرع على الكناية وكذا عدم النظر فيمن يجوز منه النظر كناية
محضة عن عدم الاعتداد به ومن لا يجوز منه مجاز متفرع عن الكناية هكذا
حقق الكلام في الكشاف ٥ هذا وتسمى الكناية المركبات المقصود بها
افادة لازم الخبر بحيث تظن التوراة تريد افادة المخاطب انك تعلم ان
يحفظ التوراة على جماعة وقال الحرون انه من باب التعريض وسيأتي
بسطه وللكناية تقسيمات نطلب من محلها تتمة

فامور مهمة الاول كل من العلاقة والقرينة شرط لصحة المجاز لا شطر منه كذا
ذكر بعض شيوخنا وهو وجيه لكن في البحر المحيط ان البيانيين جعلوا القرينة داخلة
في مفهوم المجاز والاصوليين جعلوها شرطا ولم يذكر حلها في شرطية العلاقة ٥
الثاني فهم مما مر ان اللفظ قبل استعماله لا يوصف بالحقيقة ولا بالمجاز ولا
بالكناية وان كلا من الحقيقة والمجاز والكناية يكون مفردا ومركبا خلافا لبعض
العلوم

العلوم لكن فرضنا الكلام في التقاسيم الاتية في المجاز المفرد لانها اظهر فيه ولان
منها ما لا يجري في المركب ثم تكلمنا على المجاز المركب واقسامه وما يتعلق به و
فيها انه لا بد من ملاحظة العلاقة وانه لا يكفي وجودها من غير ملاحظتها
فاذا وجدت في الكلمة المجازية علاقتان او اكثر فالمعتبر في الملحوظة ٥
للمتكلم فاذا لم يعلم ملاحظة المتكلم جهت الاحتمالات في الكلمة ولهذا يجوز جعل
اللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد استعارة ومجازا مرسلا باعتبارين
لكن بعض الاحتمالات ارجح من بعض بحسب تفاوت العلاقات في القوة
او كثرة الاستعمال والاعتبار فترجح علاقة المشابهة على غيرها والمشابهة
الحقيقية على التخييلية المبنية على التضاد والسببية والملزومية والكلية
والجزئية واعتبار ما كان على مقابلتها لان استلزام وجودها وجود مقابلاتها
بخلاف العكس مثل السبب المعين يستلزم مسببا معينا بخلاف المسبب
المعين لا يستلزم الا سببا ما ومن الصالح ان يكون بالنسبة الى معنى واحد
استعارة ومجازا مرسلا باعتبارين المشفر الذي هو في الاصل اسم لحدبي شفتي
البعير الراتبة اذا الطلقت على شفة الانسان فان لوحظ فيها التطلق المشابهة
في الغلظ فهو استعارة وان لوحظ انه من عجب اطلاق المقيد على المطلق اعني
شفة الانسان لا باعتبار خصوص كونها شفة انسان بل باعتبار كونها مطلق
شفة وان كان المعنى المجازي ايضا مقيدا فيعتبر ايضا مجاز علي مجاز فهو مجاز
مرسل وسببه المرشفين الذي هو في الاصل اسم لمكان الرشف من الدابة اعني
انفها اذا الطلقت على انف الانسان والكلام فيه كالكلام في المشفر اقول
ينبغي على ذلك ما ذكروه في ان طوا حيث قال اذا قلت رايت مشفرا زيد وقصدت
الاستعارة وليس مشفره غليظا فهو حكم كاذب بخلاف ما اذا كان مجازا مرسلا
وفيه انه لا بد من ملاحظة القرينة ايضا بناء على ما يتبادر من التعريف من
عطف القرينة على العلاقة المقتضي تسلط الملاحظة عليها ايضا لكن قال

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)